باعتباره «اتفاقا» ملزماً، ليست الا محاولة للوصل بين موقفي كل من الليكود والمعراخ تجاه المفاوضات مع الاردن، من خلال الانطلاق من اتفاقيات كامب ديفيد او بدونها. ولذلك تنص الخطوط الاساسية ايضا على انه «في حال حدوث عدم اتفاق [بين الاسرائيليين انفسهم] بشأن النواحي الاقليمية، فستكون هنالك عودة للشعب بواسطة الانتخابات». كذلك «سيشارك عرب [المناطق المحتلة] في تحديد مصيرهم، كما تنص عليه اتفاقات كامب ديفيد». واسرائيل «تعارض اقامة دولة فلسطينية اضافية في المنطقة الواقعة بين اسرائيل والاردن»، كما «ان اسرائيل لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية». اما فيما يتعلق بالمستوطنات في المناطق المحتلة، فيضمن استمرار بقائها وتطورها، وفق ما تقرره الحكومة، التي ستقرر ايضا مسائل اقامة المستوطنات الجديدة.

والواضح للعيان ان هذه المبادىء التي تم الاتفاق عليها عامة للغاية، وتضم الاطر العريضة لتسوية مقترحة في الشرق الاوسط، يمكن لما يسمى الرأي العام الاسرائيلي ان يتقبلها دون ان تحدث شرخاً كبيراً داخله، او تقسّمه على نفسه. ولا شك ان اقرار هذه المبادىء بصيغها العامة لم يتم صدفة، بل ان هذا هو اقصى ما امكن الاتفاق عليه بين كتل الائتلاف الحكومي، التي تمثل عملياً اكثر التيارات تناحراً مع بعضها البعض في الحياة السياسية الاسرائيلية. والاصعب من ذلك ان ترى حتى مثل هذه المبادىء العامة في موضع التنفيذ، تحت اشراف حكومة تضم معظم الشخصيات السياسية المعروفة في اسرائيل، التي تحمل معها الى الحكومة مواقفها المتناقضة والمتناحرة مع بعضها البعض، من موقف المعراخ الى ذلك الذي ينتهجه الليكود، مع ما على جانبهما وفوقهما وربما تحتهما في مواقف وآراء لكتل وتجمعات مختلفة. ولذلك يميل الكثيرون الى الاعتقاد ان حكومة «الوحدة الوطنية» ليست الا حكومة تصريف اعمال، خصوصا فيما يتعلق بمحاولات ايجاد الحلول للازمة الاقتصادية، ان وجدت هنالك مثل هذه الحلول، وكذلك ـ ربما ـ فيما يتعلق بالانسحاب من لبنان، وان كان مشروطا؛ حتى اذا جاءت ساعة اتخاذ قرارات سياسية كبيرة ومهمة، انفرط عقد هذه الحكومة وحلت محلها او انبثقت منها حكومة اقلية، او أجريت انتخابات جديدة لكنيست آخر.

والى ان يتم ذلك، وما دامت حكومة «الوحدة الوطنية» قائمة بتركيبها الحالي، ليس هنالك ما يبرر توقع اي تقدم على صعيد اية تسوية سياسية ذات مغزى في الشرق الاوسط.